

ناس و Finance

كيف تختار المصرف
الأنسب لاحتياجاتك؟

أصبح اختيار المصرف المناسب أشبه باختيار شريك (ة) الحياة. وهم تزايد النزعة الاستهلاكية في المجتمع، بات المصرف شريكاً لا غنى عنه يواكب الإنسان في معظم تعاملاته وقراراته المالية. فمن أبسط الاحتياجات حتى أكثرها جموحاً، من حفظ الأموال حتى القروض لعمليات التجميل، من تسلم راتبك، دفع فاتورة مطعم بواسطة بطاقة ائتمان، إكمال دراستك الجامعية، الزواج، شراء منزل... تجد حياتك موصولة بالمصرف

السيارة منخفضة... لذلك من المهم أن تدرس احتياجاتك جيداً قبل اختيارك للمصرف.

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت
وتطبيقات الهواتف الذكية:

تشكل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية وسيلة مهمة وسهلة لمتابعة حساباتك وإدارة شؤونك المالية في أي وقت وفي أي مكان وعلى مدار 24 ساعة في الأسبوع. فإن كنت من محبي التكنولوجيا والتطور، يجدر بك التأكد إن كان المصرف الذي تنوي اختياره يقدم مثل هذه الخدمات مواكبة لتطلعاتك وأسلوب حياتك.

السهولة في تقديم الخدمات:

إضافة إلى نوع وطبيعة الخدمات التي يقدمها المصرف، فإن مدى السهولة أو الصعوبة في تقديم الخدمات من الأمور المهمة التي يجب أخذها في الحسبان. فبعض المصارف لا تزال تعتمد على الأساليب والوسائل التقليدية في خدمة عملائها، فيما البعض الآخر يقدم الخدمة بأسلوب عصري وسلس وسريع بما يوفر على العميل الوقت.

وجود معارف في المصرف:

لا يقصد بهذه النقطة وجود شخص في المصرف مستعد لمخالفة القانون لأجلك، بل إن وجود أحد معارفك أو أصدقائك في بنك معين قد يسهل عليك الكثير من المعاملات وقد يساعدك بشكل أكثر مرونة على معالجة المشاكل في حال حصولها.

المسؤولية الاجتماعية للمصرف

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمصرف ومساهمته في خدمة المجتمع والقضايا الإنسانية والبيئية والثقافية والتربوية من العوامل الأساسية التي يجب على العميل المفترض النظر إليها قبل اختيار المصرف. بعض المصارف تولي هذه المسائل أهمية أكثر من مصارف أخرى، وهي بالتالي جديرة بثقة الناس ودعمهم كونها تستثمر أرباحها في مواضيع تعود بالفائدة على المجتمع ككل.

برعاية:



من هنا، ونظراً إلى الدور المتزايد الذي يلعبه المصرف في تفاصيل حياتك اليومية واستراتيجياتك القريبة أو البعيدة المدى، عليك وقبل أن تتخذ أي قرار مالي أن تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل والمعايير التي قد تساعدك على اختيار المصرف المناسب لاحتياجاتك.

ومن أهم المعايير:

سمعة البنك وتاريخه:

لسمعة البنك وتاريخه دور محوري في اختيارك للمصرف. فبعض البنوك تملك تاريخاً طويلاً وناصعاً يميزها عن سواها من المصارف ويمنحك شعوراً بالأمان والثقة بأن أموالك محفوظة وبمناخ عن أي ارتدادات مالية أو أزمات اقتصادية قد تحصل في أي وقت.

مكان المصرف وفروعه:

قبل اختيار المصرف، عليك أن تسأل نفسك إن كان للمصرف فروع قرب مكان سكنك وعملك والمنطقة التي تقضي فيها معظم وقتك بما يوفر عليك مشقة التنقل ويكسبك الوقت.

مدى انتشار ماكينات الصراف الآلي:

أهمية أجهزة الصراف الآلي وانتشارها تعود إلى أن أجهزة الصراف الآلي التابعة لمصرفك لن تحمك أي رسوم عند قيامك بالسحب النقدي منها، بينما تتحمل رسوم سحب عند القيام بالسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي لبنوك أخرى.

خدمة العملاء والعروض:

تتشابه العروض والخدمات التي تقدمها المصارف إلى حد كبير بما يصعب على العميل اختيار المصرف المناسب له. لكن في الواقع وعند التدقيق، هناك بعض الاختلافات الجوهرية في ما يتعلق بالعروض والتسهيلات التي يقدمها كل مصرف، إضافة إلى حجم الفوائد التي تشكل معايير أساسية لا يمكن تجاهلها.

فبعض المصارف تقدم قروضاً عقارية بنسب فوائد مرتفعة، فيما تكون نسب الفوائد على قرض

ارتفعت فيها أسعار العقارات، خصوصاً في السنوات الأخيرة، إلى نحو غير مسبوق، وحققت لأصحابها عوائد جيدة



عليها اختصاراً ATED، وهي ضريبة على المساكن المسجلة باسم شركات. وسترثف الضريبة عليها كالتالي: 23350 جنيهاً للعقار البالغة قيمته بين 2 مليون و5 ملايين جنيه 54450 جنيهاً على العقار البالغة قيمته بين 5 و10 ملايين جنيه 109050 جنيهاً على العقار الذي تبلغ قيمته بين 10 و20 مليون جنيه 218200 جنيهاً على العقار الذي تتعدى قيمته 20 مليون جنيه. وابتداءً من 1 نيسان (أبريل) 2015 ستفرض ضريبة سنوية مضافة قيمتها سبعة آلاف جنيه على العقارات التي تراوح قيمتها بين مليون ومليون جنيه، ومن 1 نيسان 2016 ستفرض ضريبة سنوية مضافة على العقارات التي سعرها بين 500 ألف جنيه إلى مليون جنيه بقيمة 3500 جنيه. أما البيوت والشقق السكنية فستعفى من الضريبة إذا كانت مخصصة للتأجير والتطوير والبيع.

وهناك زيادات ستطرأ على القاطنين المعتبرين «غير مقيمين». أما الذين أمضوا سبع سنوات من أصل 9 سنوات فستبقى الضريبة عليهم 30 ألف جنيه سنوياً، في حين سترثف الضريبة على من أمضوا 12 سنة من أصل 14 سنة من 50 ألف جنيه إلى 60 ألفاً. أما الذين أقاموا في البلاد 17 سنة من أصل 20 سنة فستطرأ عليهم زيادة جديدة قيمتها 90 ألف جنيه.

للتأكد من تراخيص البناء، وبعد التأكد من جميع الإجراءات والمسح العقاري، يكون الوقت قد حان لتبادل العقود. عند هذه النقطة يتم الالتزام القانوني من الطرفين بالبيع والشراء، وبعد ذلك يتعين على المشتري تأمين العقار، ودفع بقية الثمن، بالإضافة إلى الضرائب وأتعاب المحاماة. ويسجل المحامي المشتري الجديد كصاحب العقار في سجل الدوائر العقارية، ليكون بذلك مالكا للعقار. أما الضريبة الفورية التي يتعين عليه دفعها فهي رسوم التسجيل (Stamp Duty) وتتراوح في القيمة ما بين واحد في المئة لعقارات قيمتها بحدود ربع مليون إسترليني، إلى 12 في المئة لعقارات قيمتها مليوني إسترليني. أما ضريبة التسجيل على العقارات التجارية فتستكون 4 في المئة. اعتباراً من أول نيسان (أبريل) 2015 رفعت الحكومة البريطانية رسوم التسجيل كالتالي:

يعفى من الضريبة العقار الذي لا تزيد قيمته عن 125 ألف جنيه، وتدفع ضريبة نسبتها 2% على العقار الذي تبلغ قيمته بين 125 ألف جنيه و250 ألفاً، وتدفع ضريبة نسبتها خمسة في المئة على العقار الذي يتراوح سعره بين 250 ألف جنيه و925 ألفاً، وعشرة في المئة على العقار الذي يتراوح سعره بين 925 ألف جنيه و1,5 مليون جنيه. وهناك رسوم إضافية يطلق



فقدت أربع حفلات موسيقية استعراضية ضخمة تحمل رسالة موحدة في ذكرى مئوية المجازر الأرمنية على مدى أربع ليال حضرها ما يقارب 9,000 شخص أتوا من مختلف المناطق اللبنانية. يكمن الهدف الأساسي من عروض كوهار التي تجوب العالم في مساندة الجاليات الأرمنية على صعيد الثقافة والتعليم، لذلك يعود ريع هذه الحفلات إلى المدارس الأرمنية المنتشرة في مختلف البلدان. وسيعود ريع الحفلات في لبنان إلى 100 طالب لبناني من أصل أرمني.